

ما لا يقل عن 579 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في شباط 2018

معظمها بهدف التجنيد

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 3 آذار 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص شباط

ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في شباط

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حرّموا من المنول أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التواصل مع محام، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفاً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحد ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفاً، كما تنصّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النظام السوري أول أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد اتّبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدتها النزاع السوري إلّا أنّنا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية وضمائنات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوتّق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع في شباط، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي التي حصلت في شباط يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال



التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعايناه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.



- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص شباط:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في شباط بقيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسّعة بهدف التجنيد، حيث قامت قوات النظام السوري في شباط بحملات دهم واعتقال موسّعة في مراكز المدن الرئيسة وفي الجامعات والدوائر الحكومية وفي الأسواق، تركّزت عمليات الاعتقال هذه في محافظات حماة واللاذقية ودمشق وحلب، واستمرّت قوات النظام السوري في شباط بسياسة اعتقال ذوي مقاتلي فصائل المعارضة المسلحة بهدف استخدامهم في عمليات مبادلة المحتجزين.

قوات الإدارة الذاتية الكردية من جهتها أيضاً استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي بهدف التجنيد القسري في صفوفها، تركّزت عمليات الاعتقال التعسفي هذه على فئة الشباب من 18 عاماً حتى 24 عاماً مع التأكيد على قيامها بعشرات الاعتقالات بحق الشرائح العمرية الأقل حتى 14 عاماً دون التمييز بين الجنسين، حيث شملت عمليات الاعتقال هذه الفتيات أيضاً. وتركزت في محافظة الحسكة.

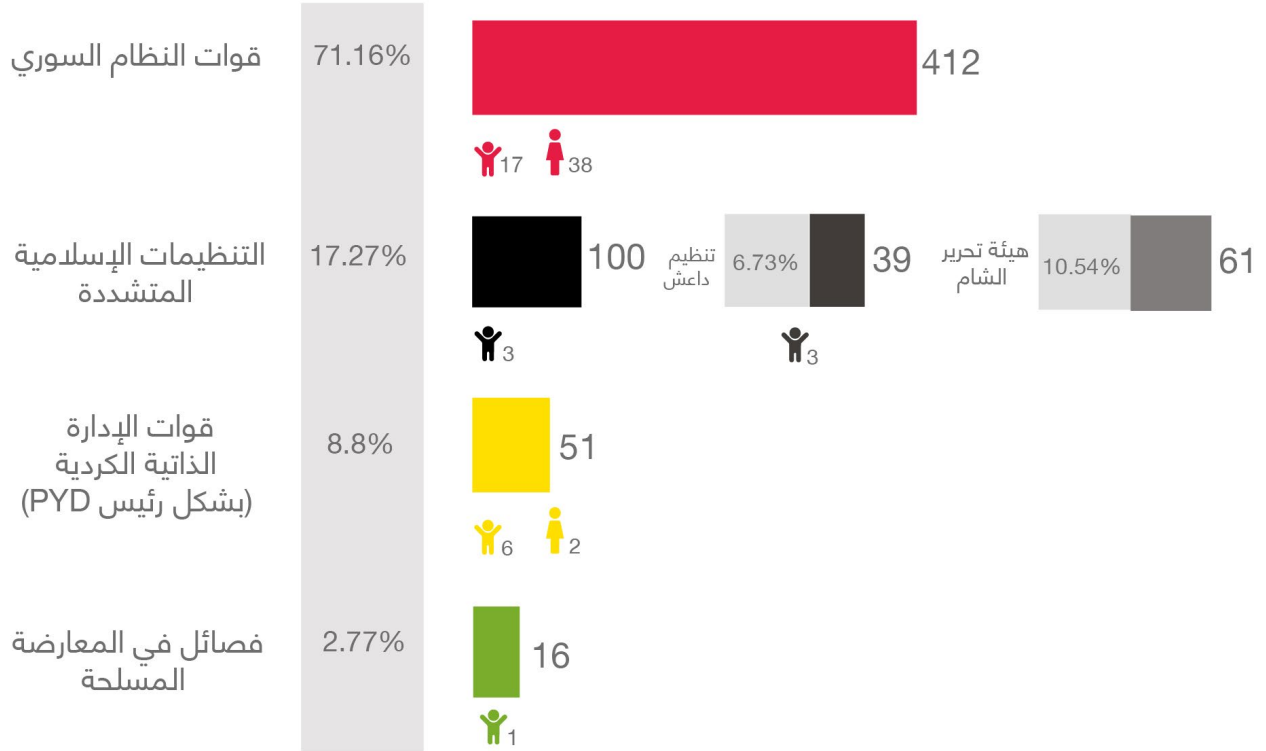
تنظيم داعش من جهته استمرّ في شباط بحملات اعتقال ومداهمة بحق المدنيين في مناطق سيطرته، معظم عمليات الاعتقال التي قام بها كانت بهدف التجنيد القسري، بشكل خاص في المناطق التي يسيطر عليها في محافظة دير الزور. هيئة تحرير الشام أيضاً قامت في شباط بعمليات دهم موسّعة استهدفت خلالها المجالس المحلية والنقابات ومنازل منتسبي بعض فصائل المعارضة المسلحة بشكل خاص في ريف محافظة حلب الغربي؛ نتيجة الاقتتال الحاصل بينها وبين عدة فصائل في المعارضة المسلحة.



ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع:

حصيلة الاعتقالات التعسفية في شباط توزعت على النحو التالي:

ما لا يقل عن 579 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في شباط 2018



طفل



سيدة
(أنثى بالغة)



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان



snhr

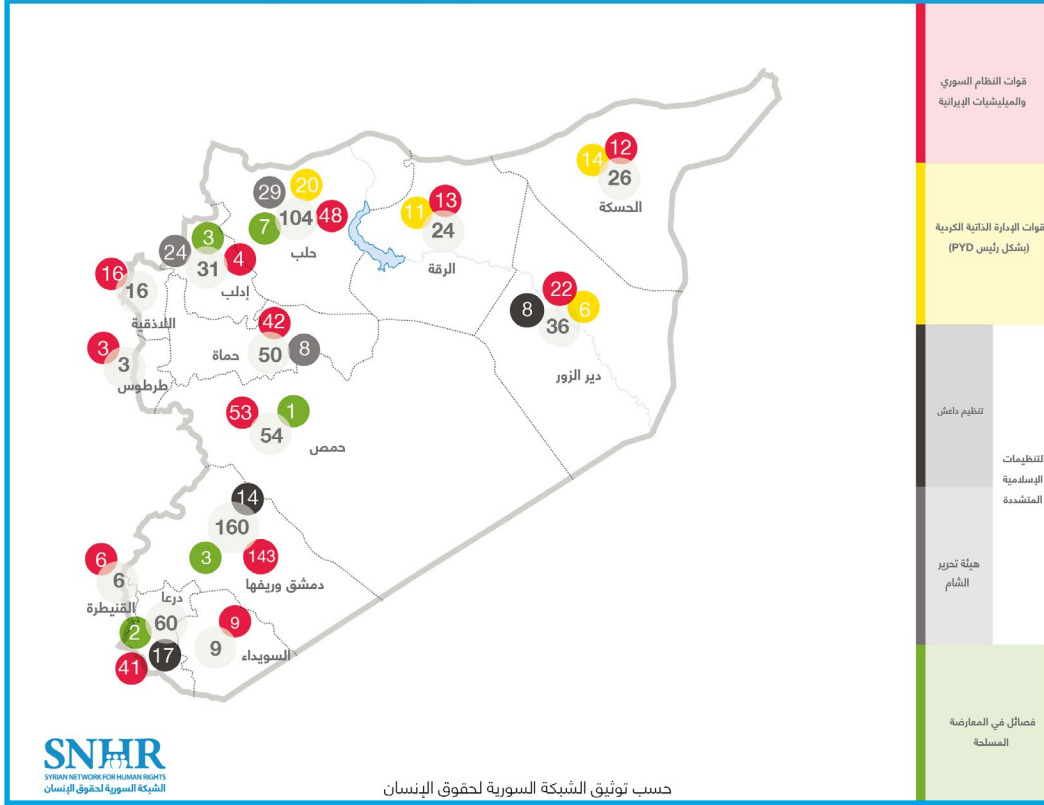


info@sn4hr.org

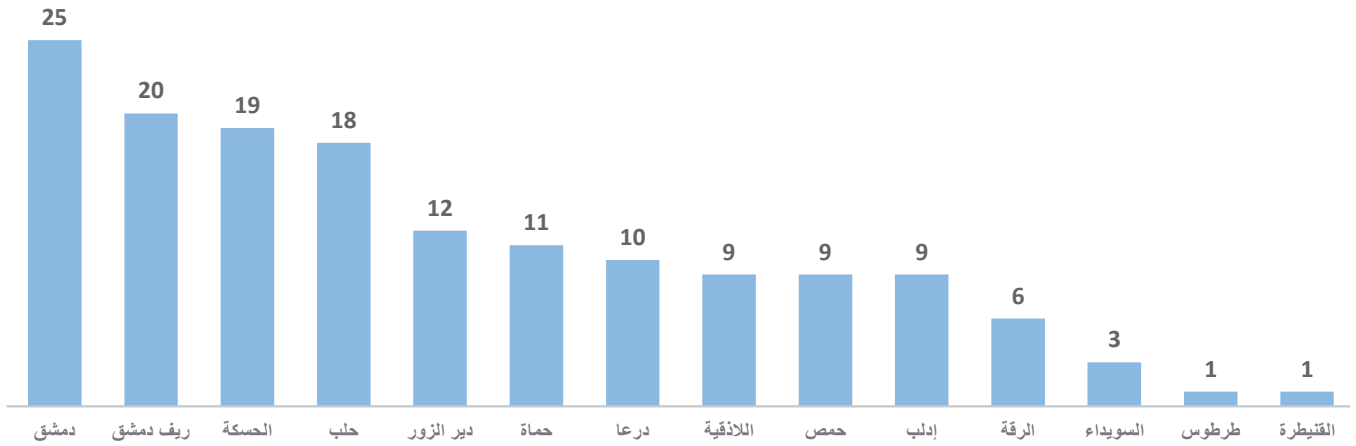
www.sn4hr.org

5

ما لا يقل عن 579 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في شباط 2018

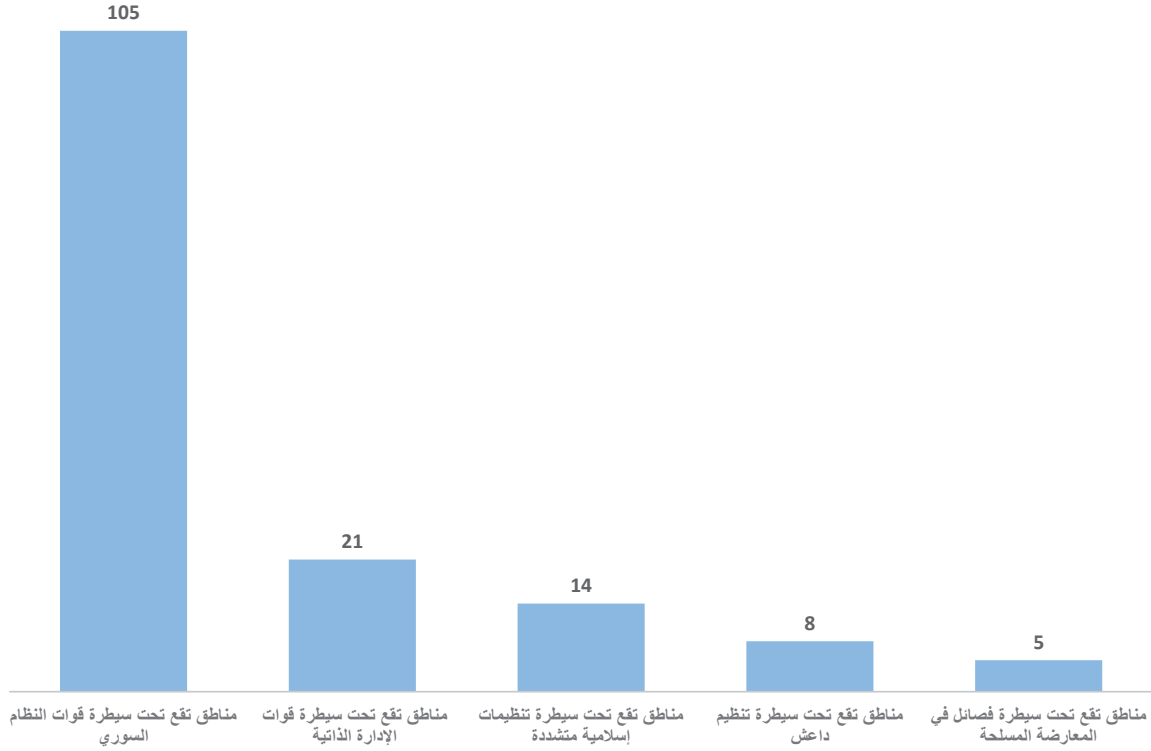


نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزّعت على النحو التالي:



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في شباط:

قوات النظام السوري:

أبرز حوادث الاعتقال:

الأحد /11 شباط/ 2018

اعتقلت قوات النظام السوري 10 شخصاً من أبناء بلدة البويل شرق محافظة دير الزور أثناء عودتهم إلى منازلهم في البلدة.

الأحد /11 شباط/ 2018

قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في أحياء جنوب الملعب والقصور والديباغة والمرابط في مدينة حماة، واعتقلت 13 مدنياً بهدف التجنيد، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.



أبرز حالات الاعتقال:

الأستاذ عادل السلطان، من أبناء قرية الشيخ مصطفى جنوب محافظة إدلب، مُدرّس، الإثنين 19/ شباط/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مدخل مدينة حماة الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم نتمكن من ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، سيدة، تبلغ من العمر 36 عاماً، من أبناء حي القصور شرق مدينة حماة، الأربعاء 21/ شباط/ 2018، اعتقلتها قوات النظام السوري من مبنى السجل المدني في حي البارودية وسط مدينة حماة، واقتادتها إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

الأستاذ فارس البصيص، من أبناء قرية الشيخ مصطفى جنوب محافظة إدلب، مُدرّس، الإثنين 19/ شباط/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مدخل مدينة حماة الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز حوادث الاعتقال:

الثلاثاء 6/ شباط/ 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في قرية الطارقة جنوب محافظة الحسكة، وثقنا اعتقال 4 أشخاص واقتيادهم إلى مركز احتجاز تابع لها في حي مساكن الجبسة بمدينة الشدادي جنوب محافظة الحسكة.

الأربعاء 28/ شباط/ 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في قرية عجاجة جنوب محافظة الحسكة، وثقنا اعتقال 6 مدنيين واقتيادهم إلى مدينة الحسكة.



أبرز حالات الاعتقال:

الأستاذ جنكين صلاح الدين عليكو، مدرس، حائز على إجازة في الفلسفة، من مواليد عام 1988، من أبناء مدينة الدرباسية شمال محافظة الحسكة، الخميس 1 / شباط / 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة الدرباسية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الصيدلي جاسم المحمود، من أبناء قرية الطارقية جنوب محافظة الحسكة، الثلاثاء 6 / شباط / 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في قرية الطارقية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

التنظيمات الإسلامية المتشددة:

هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

الأربعاء 28 / شباط / 2018

داهمت هيئة تحرير الشام مكتب فريق ملهم التطوعي في مدينة إدلب، واعتقلت اثنين من متطوعي الفريق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 28 / شباط / 2018

قامت هيئة تحرير الشام بحملة دهم واعتقالات في قرية تل عادة شمال محافظة إدلب، واعتقلت 8 مدنياً بينهم طفلان وسيدتان، واقتادتهم إلى مركز احتجاز تابع لها في القرية.

زياد شعبان، من أبناء مدينة سراقب شمال محافظة إدلب، قائد لواء المثني التابع لحركة أحرار الشام الإسلامية إحدى فصائل المعارضة المسلحة، الخميس 16 / شباط / 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام من مكان إقامته في مدينة سراقب، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



رابعاً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تمّ السوريون أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

